الاثار الاجتماعية والنفسية للازمات السياسية على واقع ومستقبل الامن المجتمعي في العراق

علاء حسين دهري

Alaa Hussein 243@gmail.com

أ.م.د بانياس عدنان جلوب

الجامعة المستنصرية/ كلية الآداب

الملخص

يتناول هذا البحث الآثار الاجتماعيةوالنفسية المترتبة على الأزمات السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، وما خلّفته من تداعيات عميقة على الأمن المجتمعي. إذ أدّت الصراعات الحزبية والطائفية، وضعف مؤسسات الدولة، والتدخلات الإقليمية والدولية إلى تفكّك النسيج الاجتماعي، وتراجع الثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم. يستعرض البحث أربعة محاور رئيسة: اغتراب المواطن العراقي بفعل الهجرة وفقدان الهوية الوطنية، تغييب أدوار النخب المثقفة وانعكاس ذلك على الوعي الجمعي، ضعف مؤسسات الدولة نتيجة الفساد السياسي، وتصاعد نفوذ الجماعات المسلحة على حساب الأجهزة الأمنية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي–التحليلي والاستشرافي للكشف عن العلاقة بين الأزمات السياسية والتغيرات الاجتماعية وتأثيرها في مستقبل الأمن المجتمعي. خلصت النتائج إلى أن استمرار الأزمات السياسية يضعف التماسك الاجتماعي، ويهدّد استقرار المجتمع العراقي، ما لم تُنفّذ إصلاحات سياسية ومجتمعية شاملة تعيد بناء الثقة وتؤسس لسياسات أمنية فعالة. ويقترح البحث اعتماد مقاربة تكاملية بين الدولة والمجتمع المدني والنخب الثقافية لضمان استقرار الأمن المجتمعي وتحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: الأزمات السياسية، الأمن المجتمعي، العراق، النخب المثقفة، الجماعات المسلحة.

The Social Effects of Political Crises on the Reality and Future of Community Security in Iraq

By: Alaa Hussein Dahri

Supervised by: Asst. Prof. Dr. Banias Adnan Jaloub

Abstract:

This study examines the social impacts of political crises in Iraq after 2003 and their profound repercussions on community security. The research argues that partisan and sectarian conflicts, weak state institutions, and regional as well as international interventions have fragmented Iraq's social fabric and eroded citizens' trust in state institutions. It explores four major dimensions: citizens' alienation and loss of national identity through migration; the marginalization of intellectual elites and its effect on collective awareness; the weakening of state institutions due to political corruption; and the growing influence of armed groups at the expense of official security forces. Using descriptive, analytical, and foresight approaches, the study analyzes the causal link between political crises and social transformations affecting Iraq's community security. The findings indicate that the persistence of political crises undermines social cohesion and threatens societal stability unless comprehensive political and social reforms are implemented. The study concludes by recommending an integrated approach involving the state, civil society, and intellectual elites to rebuild trust, strengthen social solidarity, and achieve sustainable security and development.

Keywords: Political crises, community security, Iraq, intellectual elites, armed groups.

المقدمة

شهد العراق منذ عام ٢٠٠٣ سلسلة متعاقبة من الأزمات السياسية تمثلت في صراعات حزبية، أزمات حكومية متكررة، انقسامات طائفية وإثنية، إضافةً إلى التدخلات الخارجية التي أسهمت في تعقيد المشهد الداخلي، هذه الأزمات لم تقتصر آثارها على بنية الدولة ومؤسساتها، بل امتدت لتترك بصماتها العميقة على المجتمع العراقي نفسه. فقد انعكس عدم الاستقرار السياسي على النسيج الاجتماعي، وأدى إلى تراجع مستويات الثقة بين الأفراد والجماعات، وإلى هشاشة في علاقة المواطن بمؤسسات الدولة، فضلاً عن تفاقم مشكلات البطالة والفقر والنزوح الداخلي.

إنَّ الأمن المجتمعي، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من منظومة الأمن الوطني، يقوم على مجموعة من العناصر الأساسية مثل التماسك الاجتماعي، والتضامن بين مكونات المجتمع، والثقة المتبادلة بين الدولة والمواطن غير أن هذه العناصر تعرضت لتهديدات جدية جراء الأزمات السياسية المستمرة، فكلما تزايدت حدة الأزمة السياسية، تعمقت الانقسامات الاجتماعية وتراجعت قدرة المجتمع على مواجهة التحديات الأمنية وعليه، فإن دراسة الآثار الاجتماعية للأزمات السياسية على واقع الأمن المجتمعي في العراق تكتسب أهمية خاصة، إذ تكشف عن مواطن الضعف في بنية المجتمع، وتساعد على فهم آفاق المستقبل وما يمكن أن يحمله من تحديات أو فرص.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول العلاقة الجدلية بين السياسة والمجتمع في العراق، حيث تسهم الأزمات السياسية في إعادة تشكيل المشهد الاجتماعي بطرق قد تهدد استقرار الأمن المجتمعي أو تضعفه. كما أن البحث يقدم مقاربة أكاديمية تجمع بين التحليل السياسي والسوسيولوجي لفهم انعكاسات الأزمات على المجتمع، ويبرز الحاجة إلى صياغة سياسات اجتماعية وأمنية أكثر فاعلية لمواجهة هذه التحديات وضمان مستقبل آمن ومستقر.

أهداف البحث

١. تحليل طبيعة الأزمات السياسية التي مر بها العراق بعد ٢٠٠٣.

٢.بيان انعكاس هذه الأزمات على البنية الاجتماعية ومستويات الأمن المجتمعي.

٣.استشراف مستقبل الأمن المجتمعي في ظل استمرار الأزمات السياسية.

٤.اقتراح آليات يمكن أن تسهم في تعزيز الأمن المجتمعي في العراق.

إشكالية البحث

تكمن الإشكالية في التساؤل الرئيس: إلى أي مدى تؤثر الأزمات السياسية في العراق على الواقع الاجتماعي، وما انعكاس ذلك على مستقبل الأمن المجتمعي؟

منهج البحث

يعتمد البحث على المنهج الوصفي – التحليلي، من خلال:

- الوصفي: لتشخيص طبيعة الأزمات السياسية والظواهر الاجتماعية المترتبة عليها.
- التحليلي: لفهم العلاقة السببية بين الأزمات السياسية والتغيرات الاجتماعية التي تمس الأمن المجتمعي.
- المنهج الاستشرافي: لاستشراف مستقبل الأمن المجتمعي في العراق بناء على معطيات الحاضر.

المبحث الأول: تأصل نظري ومفاهيمي

أولا: مفهوم الازمة والازمة السياسية: –

الازمة لغة: ان مفهوم الازمة في المعاجم العربية اللغوية يأتي من أزم: الأزم: شدة العض بالفم كله، وقيل بالأنياب، والأنياب هي الأوازم، وقيل: هو أن يعضه ثم يكرر عليه ولا يرسله، وقيل: هو أن يقبض عليه بفيه، أزمه، وأزم عليه يأزم أزما وأزوما، فهو آزم وأزوم، وأزمت يد الرجل آزمها أزما، وهي أشد العض. قال الأصمعي: قال عيسى بن عمر كانت لنا بطة تأزم أي تعض، ومنه قيل للسنة أزمة وأزوم وأزام، بكسر الميم.

وأزم الفرس على فأس اللجام: قبض، ومنه حديث الصديق: نظرت يوم أحد إلى حلقة درع قد نشبت في جبين رسول الله، صلى الله عليه وسلم، فانكببت لأنزعها، فأقسم علي أبو عبيدة فأزم بها بثنيتيه فجذبها جذبا رفيقا أي عضها وأمسكها بين ثنيتيه، ومنه حديث الكنز والشجاع الأقرع: فإذا أخذه أزم في يده أي عضها. والأزم: القطع بالناب والسكين وغيرهما. والأوازم والأزم والأزم: الأنياب، فواحدة الأوزام آزمة، وواحدة الأزم آزم، وواحدة الأزم أزوم. والأزم: الجدب والمحل. أَزِم يأْزِم أَزْما وأَزْوما، فهو آزِم وأَزُوم : عضَّ بالفم كُلّه شديدا، و – الفرس على فَأْس اللجام : قبض . و – العام : اشتدَّ قحطه ، و – القوم : استأْصلَهم والأزمة : الأَكْلة الواحدة، والشِّدَّة، ويحرَّك ، كالآزمة ج: أزم، بالفتح، وكعنب . والآزمة الناب، ج : اوازم، كالآزم، ج: كرگع ، وكالأزوم ج : كعنق . وازِم، كأمير : جبل بالبادية. وكقطام : السَّنة المجدبة. وكصبور وغراب : الملازم للشيء. والمتأزِّم من أصابته أَزمة. وأَزم، محرَّكة : ناحية بسيراف، منها : بحر بن يحيى بن بحر، وع بين الأهواز ورامهرمز ، منه : محمد بن علي النَّحويُّ المعروف بمبرمان ، وأَزِم بي عليه ، كفرِح : أَلَمَّ ،(والأَزْمة الشِّدَّة والْقَحْطُ و(أَزم) عن الشَّيء أَمسك عنه وبابه ضرب. وفي الْحديث أَنَّ عمر رضي الله عنه سأَل الْحارث بن كلدة ما الدَّواء فقال: الْأَزْم يعني الْحمية وكان طَبيب الْعرب)والْمأْزِم الْمضيق وكلُّ طريقٍ ضيقٍ بين جبلين مأْزِم وموضع الْحرب أَيضا مأْزِم ومنه سمي الْموضع الَّذي بين الْمشعر وبين عرفة مأْزمين. الْأَصمعيُّ الْمأْزِم في سند مضيق بين جمع وعرفة وفي الْحديث بين الْمأْزمين. (مكرم.، ٢٠٠٠، ص١٦.)

ويعرفاها بيرسون وكلير :"الأزمة هي حدث منخفض الاحتمالية وعالي التأثير يهدد استمرارية المنظمة، ويتسم بالغموض من حيث أسبابه ونتائجه وسبل التعامل معه، كما يتطلب اتخاذ قرارات عاجلة في ظل حالة من عدم اليقين." وأيضا الأزمة هي أي حدث غير متوقع يتصاعد في حدته ويتطلب اهتماما فوريا."

ويرى سيغر، سيلنو، وأولمر ان الأزمة هي حدث مفاجئ وغير روتيني يحدث مستويات عالية من عدم اليقين، ويهدد الأهداف الجوهرية للمنظمة أو يعتقد أنه يهددها (المرعول،، ، ٢٠١٤، ص١٤.).

وعند يورغن هابرماس (١٩٧٥):الأزمة هي حالة من الخطر تنشأ نتيجة تناقض الدوافع بين الأنظمة الفرعية داخل النظام المغلق، مما يؤدي إلى خلل في الشرعية."

لذلك نجد الكثير من العلماء في هذا المجال يتناولون الأزمة كل من خلال توجهاته وتخصصه فعلماء الاجتماع يتناولونها من خلال مفهومها الاجتماعي وعلماء السياسة يتناولونها من خلال مفهوم سياسي وبعضهم يتناولها بمفهومه الفردي و آخرون يتناولونها من خلال مفهومهم الاقتصادي، وبذا يلاحظ تعدد التخصصات و المفاهيم والمنطلقات التي تعالج بها الأزمات و مما هو جدير بالذكر، فإن الأزمات لها العديد من الآثار و الجوانب السلبية و الإيجابية (Habermas،pp,1975 ٢١-٢٢.)

ثانيا: مفهوم الامن والامن المجتمعي

الامن لغة واصطلاحا

الأمن من آمن يأمن أمناً؛ فهو آمن، وآمن أمناً وأماناً، اطمأن ولم يخف، فهو آمن وأمن وأمين، والأمن يعني الاستقرار والاطمئنان، نقول: أمن منه أي سلم منه، وأمن على ماله عند فلان أي جعله في ضمانه، والأمان والأمانة بمعنى واحد، فالأمن ضد الخوف، والأمانة ضد الخيانة، والمأمن الموضع الأمن، يقول تعالى: وعد الله الذين آمنوا منكم وعملوا الصَّالحات ،ومن آيات القرآن الكريم يظهر معنى الأمن الذي ينافي الخوَف، ففي قَوله تعالَى: وإذْ جَعلْنَا الْبيت مثابةً للّنَّاس وأَمنا (مكرم.، ٢٠٠٠، ص١٦.)

يَعرف الآمن بأنه هو : توفر الاطمئنان والاستقرار للفرد والمجتمعوعرف الأمن بانه مجموعة الإجراءات التربوية، والوقائية، والعقابية، التي تتخذها السلطة لصيانته واستتبابه داخلياً وخارجياً، انطلاقاً من المبادئ التي تدين بها الأمة، ولا تتعارض أو تتناقض مع المقاصد والمصالح المقيدة، وعرف كذلك بأنه هو: اطمئنان الفرد والاسرة والمجتمع على أن يحيوا حياة طيبة بالدنيا ولا يخافوا على أموالهم ودينهم ونسلهم من التعدي من دون وجه حق ويرى آخر بانه: يشمل كل ما يخص الإنسان في نفسه ودينه وفكره ونسبه واقتصاده وهو كل لا يتجزأ، وهذا ما يتضح من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ النفس، حفظ الدين، حفظ العقل، حفظ العرض، حفظ المال

الامن المجتمعي لغة واصطلاحا واجتماعيا

الأ من المِجتمعي لغة يعني الطمأنينة والسكينة، وابتعاد الخوف والقلق، يقال "أَمِنَ" الشيء بمعنى صار آمنا، و"الأمان" هنا هو نقيض الخوف، اما المجتمع فهو هو مجموعة مَن الأفراد يعيشون معا في مكان وزمان محددين تجمعهم علاقات وروابط اجتماعية وثقافية واقتصادية) وبذلك يكون الأمن المجتمعي من الناحية اللغوية هو حالة الطمأنينة والاستقرار التي يشعر بها أفراد المجتمع بفضل توافر الحماية من المخاطر والتهديدات المختلفة (الزبيدي، ١٩٦٥، ص٥٤)

يعد الأمن المجتمعي أحد أهم الركائز الاساسية لاستقرار وتقدم المجتمعات، فهو يساعد على وجود الثقة والطمأنينة بين الأفراد مما يتيح لهم العيش والعمل في بيئة آمنة ومستقرة وفي هذا

السياق تعد المؤسسة الأمنية أبرز المؤسسات المنوط بها تحقيق هذا الهدف من أجل تحقيق منطق جديد للتفاعل والعيش الاجتماعي .

واما من المنظور التخطيطي يرى كامل المرياني في كتابه الامن الاجتماعي ان الامن المجتمعي يتطلب تخطيط سياسي وثقافي واقتصادي من خلال برنامج سياسي تنموي هادف

وبرز مفهوم الامن المجتمعي من ابرز المفاهيم التي اثرت على باقي الأفكار الحديثة والتي دخلت حقل الدراسات الأمنية في فترة التسعينات ويركز هذا المفهوم بشكل أساسي على المجتمع كركيزة له. (،، مجلد ٣ عدد ١٧،ص٢٢٥.)

يشير الأمن المجتمعي إلى حالة الأمان والاستقرار التي يشعر بها أفراد المجتمع نتيجة تضافر جهود الدولة، وبخاصة الأجهزة الأمنية لحماية الأفراد والممتلكات والحفاظ على السلم العام، كذلك يهتم الأمن المجتمعي بحماية المجتمع من التهديدات الداخلية، مثل الجرائم، والانقسامات الاجتماعية، والتطرف والفساد، ويعمل على تعزيز التعاون بين المواطنين والأجهزة الحكومية لتحقيق استقرار شامل في جميع جوانب الحياة المجتمعية (الزبيدي، ١٩٦٥، ص٥٤)

وعلى ذلك نشير هنا إلى الأمن المجتمعي باعتباره الحالة التي تستهدف حماية الأفراد و ضمان سلامة المواطنين من التهديدات المباشرة كالجرائم والاعتداءات، وتعزيز التماسك الاجتماعي، التصدي للتهديدات الداخلية ومواجهة التطرف والعنف الداخلي، والتعامل مع الأزمات المجتمعية، وبالتالي يهدف الأمن المجتمعي إلى تحقيق بيئة آمنة تسهم في التنمية المستدامة والازدهار الاجتماعي .

يشير مفهوم الأمن المجتمعي إلى ضمان حياة آمنة ومستقرة للفرد في مجتمعه، ويشمل الحماية من التهديدات الداخلية والخارجية، يتجسد هذا المفهوم في ضمان سلامة الفرد من المخاطر المادية والمعنوية وتوفير متطلبات الحياة الأساسية مثل التغذية، السكن التعليم، والرعاية الصحية)

ضوء ما سبق، تعد الحاجة إلى الأمن المجتمعي أساسية لاستمرار الحياة واستقرارها وعمران الأرض التي استخلف الله عليها الإنسان. كما أن غياب الأمن المجتمعي يؤدي إلى القلق والخوف ويعرقل الاستقرار والبناء، مما قد يسبب الهجرة والتشرد وتوقف مصادر الرزق، مما يهدد بإنهيار المجتمعات. يتمثل الأمن الاجتماعي في الحفاظ على مجتمع متماسك خال من الصراعات الطائفية والقبلية

وفي هذا الإطار، تسعى البرامج الحكومية والسياسات الاجتماعية إلى تحقيق العدالة الاجتماعية عبر تقليص الفجوات بين الطبقات، ورعاية الفئات المهمشة، وتحسين الخدمات الاجتماعية، وتعزيز الوحدة الوطنية، وإزالة الصراعات الطائفية، وتقوية قيم الولاء والانتماء للدولة. يقاس معيار القيم الأخلاقية من خلال مواجهة تدهور المجتمع، بدءا من السلوك السلبي وصولاً إلى الجرائم، ويشمل ذلك تعزيز القيم الروحية وتطبيق التقاليد الأصيلة، ومعالجة التحديات مثل

انخفاض الهمم، واليأس، وفقدان الهوية الوطنية، لتعزيز الأمن القومي الاجتماعي والانتماء للدولة، للارتقاء بعيدا عن القلق والخوف وتحقيق الاستقرار والبناء والحد من ظواهر الهجرة والتشرد التي تودي بانهيار المجتمعات

يعتبر الفرد جوهر الأمن الاجتماعي، حيث يتعين عليه مواجهة التهديدات التي قد تؤثر على أمن الأفراد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. يتم ذلك من خلال التركيز على الإصلاح المؤسسي، بما في ذلك تحسين الأجهزة الأمنية القائمة وإنشاء أجهزة أمنية جديدة على المستويات المحلية (الطويل, يونيو ٢٠١٥، ص١٨٥.)

- مفهوم الأمن المجتمعى: ويعنى به الطمأنينة التى تنفى الخوف والفزع عن الإنسان فرداً أو جماعة فى سائر ميادين العمران الدنيوى بل وأيضاً فيما وراء هذه الحياة الدنيا ومن منظور آخر يمكن القول إن الأمن المجتمعى هو توفير سبل الحياة بشكل يمكن لكل فرد فى المجتمع أن يشعر بالطمأنينة وتتحقق له السلامة على نفسه وماله وعرضه وفكره من خلال علاقات طيبة مع الآخرين ومؤسسات قادرة على توفير الحماية له.

- والأمن المجتمعى ضرورة حياة، فإذا كان الأمن الفردى من الحاجات الضرورية للإنسان فإن الأمن المجتمعى يأخذ نفس الضرورة لأنه لا يمكن تحقيق الأمن الفردى بدون أمن الجماعة.

ويصور الماوردى ذلك فى صورة بليغة يجمع فيها بين الأمن وصلاح الدنيا بأسرها ويجعل توفير ذلك على مستوى الفرد والجماعة متلازمان فيقول: «وأعلم أن صلاح الدنيا يعتبر من وجهين: أولهما ما تنتظم به أمور جملتها (ويدخل فيه الأمن الاجتماعى). والثانى: ما يصلح به حال كل واحد من أهلها (ويدخل فيه الأمن الفردى) فهما شيئان لا صلاح بأحدهما إلا بصاحبه، لأن من صلحت حاله مع فساد الدنيا واختلال أمورها لن يعدم أن يتعدى إليه فسادها ويقدح فيه اختلالها لأنه منها ما يستمد ولها يستعد، ومن فسدت حاله مع صلاح الدنيا وانتظام أمورها لم يجد لصلاحها لذة لأن الإنسان دنيا نفسه."ويوضح بعد ذلك أن الأمن الاجتماعى من أهم مقومات صلاح الدنيا حيث يقول: «اعلم أن ما تصلح به الدنيا حتى تصير أحوالها منتظمة وأمورها ملتئمة ست أشياء هى قواعدها وأن تفرعت وهى: دين متبع، وسلطان قاهر، وعدل شامل وأمن عام (اجتماعى) وخصب دائم، وأمل فسيح" ويجعل الأمن هو محور هذه القواعد، فالدين يوفر الأمن الروحى والنفسى فى الدنيا، والأمن من عذاب الله فى الآخرة، والسلطان القاهر من أهم واجباته حماية المجتمع من العدوان الخارجى أو الداخلى والعدل الشامل من أهم مقومات الأمن. (العالي، ٢٠١٥، ص٩٣.)

أما الأمن ذاته فهو ضرورى لقيام القواعد الأخرى ويقول فيه «الأَمن أَهنأُ عيشٍ.. لأَنَّ الْخوف يَقْبِضُ النَّاس عن مصالحِهِم ، ويحجزهم عن تصرُّفِهِم ، ويكفُّهم عن أَسبابِ الْموادِّ الَّتي بها قوام

أَودِهم وانتِظَام جملَتِهم " ويجعل الخصب من نتائج الأمن، ولا يمكن لخائف أن يكون عنده أمل فسيح

إن الأمن المجتمعى مرتبط كما سبق القول بأمن كل إنسان فى المجتمع على نفسه وماله وأهله وعرضه وبالتالى نجد له جوانب عدة منها الأمن الاقتصادى والأمن الأسرى والأمن النفسى أو الروحى والأمن السياسى والأمن الفكرى أو الثقافى، ولكى يتحقق الأمن فى المجتمع لابد من توافر عدة مقومات أو أسباب من أهمها: العدل والحرية والتكافل وإشباع الحاجات والاستقرار ونظام دفاع وحماية داخلى وخارجى، وكلها مترابطة لا غنى لإحداهما عن الأخرى.

التعريف الاجرائي للامن المجتمعي:

هو مستوى إدراك الأفراد والشعور الجماعي داخل المجتمع بالطمأنينة والاستقرار الناتج عن توافر بيئة خالية من التهديدات الأمنية والاجتماعية، ويقاس من خلال مؤشرات محددة مثل: انخفاض معدلات الجريمة، تنامي الثقة بالمؤسسات الأمنية، فعالية البرامج الوقائية (كالتوعية ضد المخدرات والتطرف)، ودرجة التماسك الاجتماعي بين الفئات المختلفة.

المبحث الثاني: اثر الازمات السياسية على واقع ومستقبل العراق

اولا/ اغتراب المواطن العراقي

خلفت الهجرة كظاهرة عالمية العديد من الآثار التي يمكن ملاحظتها في العراق وادراك حجم الآثار التي خلفتها على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، وكيف أحدثت تغييرا ديمغرافيا وسكانيا في العراق على اثر تلك الموجات الكبيرة التي هاجرت العراق من كافة الفئات العمرية ومختلف الاختصاصات والمهن والحرف وغيرها من الميزات التي نقلها المهاجرون الى الدول المستقبلة، وللهجرات السكانية العديد من النتائج والتأثيرات الاجتماعية والاقتصادية والديمغرافية والثقافية والسياسية، وهجرة كبيرة مثل هجرة العراقيين لا بد وأن تكون لها تأثيرات متبادلة على المجتمع العراقي في داخل العراق وخارجه . وسنحاول تلمس نتائج وتأثيرات هذه الهجرة على العراق

عند اجراء فحص دقيق لفئات المهاجرين العراقيين الى اوربا نجد ان الغالبية العظمى منهم تتشكل من فئة الشباب، ففي هولندا مثلا ٦١ من المجموع تتراوح أعمارهم بين ١٥ – ٤٤ سنة و ٦٧% بالنسبة إلى الجيل الأول أي الذين لم يولدوا في هولندا. وفي النرويج ٦٩% في الفئة العمرية ١٦–٤٩ (٣٥) وفي بريطانيا ٧٦% في الفئة ١٦–٤٥ باستثناء الأعمار تحت ١٥ سنة (٣٦) وإذا قارنا هذه النسب مع سكان العراق حسب آخر تعداد في ١٩٩٧ نرى أن ٤٥ هم في الفئة العمرية ١٥–٤٤ و ٤٩% في الفئة ١٥–٤٩ ، وهذا يعني أن الهجرة تستنزف الفئات العمرية الشابة وتحدث تغيير مهم في البنية العمرية في العراق (اسماعيل، العدد ١٨، ٢٠٠٨، ص ٦.)

هذه التغييرات التي تحدثها الهجرة في تغيير فئة الشباب تؤثر على المحيط الداخلي للدولة بسبب استنزاف الموارد البشرية المتاحة لها وحرمان الحكومة والمواطن من خدماتهم في القطاع الحكومي والقطاع الخاص، وهو ما يؤدي الى ضعف البنية العامة للدولة وصعوبة إمكانية مواجهة المعوقات التي تهدد الامن القومي لها.

وتتنوع الآثار الأمنية التي تخلفها الهجرة على المهاجرين العراقيين وتؤثر على نمط حياتهم المعيشية، فقد يتعرضون الى أمور اكثر شدة من الأمور التي لجأوا بسببها الى الهجرة وترك الوطن الذي تربوا فيه، ومن اهم هذه الآثار ما يلي:

١ – التعرض للموت : ذكر التقرير الأوربي لعام ٢٠١٩ الخاص بأوضاع المهاجرين ان عدد الغرقى المهاجرين من العراق بلغ أكثر من ٥٦٨ من ٤٠,٠٠٠ مهاجر فقط في شهري يناير واغسطس من العام ٢٠١٥ وان اعداد الموتى الغرقى والمفقودين لأسباب أخرى كالتعرض الى عمليات الاختطاف وتجارة الأعضاء الداخلية واغتصاب النساء وقتلهن من قبل عصابات القرصنة في البحر الرابط بين تركيا اليونان المنفذ الأكثر اعدادا لهجرة الافراد العراقيين الى اوربا

٢ – الاستغلال المالي : يستغل تجار" "الحدود" – الذين يقومون بأعمال تهريب المهاجرين عبر تركيا ثم اليونان ثم الدول الأوربية الأخرى – حالة الاستعجال التي يعاني منها المهاجرون واستعدادهم لدفع اعلى الأسعار فقط للقيام بعملية تهريبهم كون الكثير منهم طلب الهجرة بسبب تعرضه لعمليات إرهابية او ملاحقة امنية، وقد تؤخذ منهم اجرة التهريب الى اليونان بحرا ولكن يخرق الاتفاق من قبل تجار الحدود وتذهب الأموال التي دفعها الراغبون بالهجرة سدئ ، وهذا ما أكده بعض العراقيين بقولهم " ان التجار اتفقوا في تركيا مع الراغبين بالهجرة ووعدوهم عن طريق وسطاء – بإيصالهم الى اليونان بحرا ولكن عليهم دفع مبلغ مقدما للحجز، وقدره ١٢٠٠ دولار امريكي وان ينتظروا في كوشادسي التركية، ولكن هؤلاء التجار نكثوا بوعدهم للمهاجرين والقت السلطات الأمنية القبض عليهم وتمت اعادتهم الى العراق (العقيدي،، ٢٠١٦ ، ص ١٢٢ – ١٢٤.)

الأثار السياسية للهجرة الدولية:

تختلف الآثار السياسية التي تخلفها ظاهرة الهجرة على الفرد المهاجر وتسلبه حقوقه التي يتمتع بها كمواطن له حقوق وعليه واجبات امام الفرد والدولة، ومن اهم هذه الآثار :

١ – ضياع الهوية الوطنية أن الهوية الوطنية قد تعرضت للكثير من التشويه والضياع جراء العمليات الإرهابية التي مرت على الفرد العراقي وما خلفته هذه العمليات من ظواهر ساعدت على ذلك وأبرزها ظاهرة الهجرة الدولية. حيث جعلت الهجرة الفرد العراقي المهاجر بلا هوية حين ساعدت الظروف السيئة على تهجيره الى خارج العراق وفرضت عليه الحكومات المتعاقبة على الحكم اطر أيدولوجية وسياسات التهميش لحقوقه الدستورية والشرعية، وهذا ما ولد لديه شعور

بالكراهية والانتماء لوطنه الذي لم يحصل فيه على الحرية والعيش الكريم الذي يراه في دول أخرى. (العقيدي،، ٢٠١٦ ، ص ١٢٢ – ١٢٤.)

٢ – الاستغلال السياسي اتجهت الأحزاب السياسية التي تشكلت بعد عام ٢٠٠٣م في حملاتها الانتخابية الى استغلال المهاجرين العراقيين وحاجتهم في الغربة الى مسائل الإقامة وتوفير مستلزمات العيش في الدول المستقبلة في للمهاجرين وتسيس هذه التلبية لحاجاتهم لغرض الدعاية للانتخابات التي تخوضها هذه الأحزاب التي تدنت شعبيتها او ترغب بترشيح افراد جديد لمجلس النواب، فيما يرغب البعض منهم بالعودة الى العراق فلا يجد تجاوبا من السفارات العراقية في الدول الأوربية الا عن طريق هذه الأحزاب التي تلزم بدورها المهاجرين بانتخاب اشخاص معينين للأحزاب التي تستولي على الحكم في العراق منذ ٢٠٠٣ م الى انتخابات ٢٠١٨م ويزداد الابتزاز اكثر مع حاجة المهاجرين الى تكييف أوضاعهم في الدول الأوربية وغيرها من الدول التي هاجروا اليها.

٣– ضعف الموارد البشرية يؤدي الإهمال الحكومي للخبرات والكفاءات العلمية من الموارد البشرية وتهميش طبقات العمال الماهرين واعتماد مبدا المحاصصة والمحسوبية والمنسوبية في توزيع الوظائف واشغال المراكز الحكومية في القطاع المؤسسي الحكومي وتفضيل هذه الظواهر على شروط الكفاءة والمهارة والتحصيل العلمي وتعيين افراد غير مناسبين للعمل في الوظائف التي عينوا فيها، الى خلق حالة من ضعف الموارد البشرية في مؤسسات الدولة وعدم كفاءة الناتج من عملها ويؤدي الى التشجيع على عمليات الفساد الإداري والمالي وازدياد ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية التي لا تحصل على تقدير في وطنها، وقد تهدد بالقتل أو السرقة دون توفير ادنى حماية لهؤلاء في سبيل النهوض بالواقع السياسي والاقتصادي والصحي للعراق (اسماعيل، العدد ١٨، ٢٠٠٨، ص ٦.)

ثانيا/ تغيب ادوار النخب المثقفة (الانتلجنسيا)

تحتل دراسة النخبة أهمية كبيرة في إطار موضوعات علم الاجتماع السياسي ذلك لأهمية ما تملكه النخبة من أدوات مؤثرة في تكوين واستقرار المجتمعات وتشكيل نسق الحكم والفكر والتوجه العقيدي .... إلخ ... ولم تعد دراسة النخب قصراً علي علم الاجتماع السياسي بل تعدي ذلك إلي العديد من العلوم فهي الان أحد أهم محاور الدراسات السياسية والاقتصادية ... النخب تضطلع بالعديد من الوظائف ... ومنها أو أهمها صياغة اليات الحكم وتغيير القيم والسلوكيات ... وهكذا فإن دراسة النخبة تعني إلقاء الضؤ علي مكون أساسي في صنع الواقع السياسي والثقافي والديني في مجتمع ما... في خضم الأزمات السياسية التي تعصف بالمجتمع العراقي، يبرز تغيب النخب المثقفة (الانتلجنسيا) كأحد العوامل المؤثرة في تراجع الأمن المجتمعي وتدهور البنية الثقافية والفكرية. إذ تمثّل هذه النخب العنصر الحيوي والفاعل في صياغة الوعي الجمعي

وقيادة المجتمع نحو الاستقرار والتطور. والحال أن غيابها أو تهميشها في الفضاء العام يفضي إلى فراغ معرفي وثقافي خطير، يتسبب في خلخلة القيم، ويزيد من هشاشة المؤسسات الاجتماعية.

تعد النخبة المثقفة ضرورة استراتيجية للمجتمعات، ليس من حيث موقعها الرمزي فقط، بل من حيث دورها العملي في توجيه الرأي العام، ومراقبة السلطة، وبلورة الخطابات الوطنية الجامعة. لكن أهمية هذه النخبة لا تتحقق إلا من خلال اختيارها وفق معايير صارمة تقوم على الكفاءة والجدارة الفكرية والسلوكية، لا على أساس الانتماءات السياسية أو المحاصصة الحزبية، وهي الممارسات التي أفرزت أفرادا لا يمكن عدهم من النخبة بالمعنى الحقيقي، مما انعكس سلبا على الأداء الثقافي العام. (الطويل، يونيو ٢٠١٥، ص١٨٥.)

إن ما يحتاجه العراق في هذه المرحلة الحرجة هو استنهاض نخب فكرية واعية، قادرة على ممارسة دورها التاريخي في النقد والبناء، وخلق توازن بين السلطة والمجتمع، والمساهمة في إرساء ثقافة سياسية راشدة تسهم في تقوية نسيج الأمن المجتمعي. إن دور النخبة لا يجب أن يكون نخبويا منغلقا، بل وظيفيا اندماجيا يعكس تطلعات المجتمع ويعالج مشكلاته، في ظل أزمات سياسية تتوالد من رحمها تحديات اجتماعية تهدد الاستقرار والسلم الأهلي. (Habermas،pp,1975 ٢١-٢٢.)

وقد أثبت التاريخ الاجتماعي والسياسي في كثير من المجتمعات أن بروز النخب المثقفة في أوقات التحول والأزمات كان شرطًا لازما لتحقيق النهضة والتحول من التبعية إلى الفاعلية. فهي التي تضع اللبنات الأولى لمنظومة ثقافية متماسكة، وتعزز مناعة المجتمع الفكرية، وتؤسس لثقافة مقاومة للتهميش والإقصاء والتخلف.

وفي ظل تزايد الأزمات السياسية وتعمق تداعياتها الاجتماعية، تتعاظم المسؤولية الملقاة على عاتق النخب المثقفة، التي تتكون في الأساس من أولئك المثقفين الواعين لقضايا مجتمعهم وتحدياته. فهؤلاء لا تقتصر أدوارهم على الإنتاج الفكري أو الخطاب التنظيري، بل يناط بهم حفظ الهوية الثقافية للمجتمع، والدفاع عن مكتسباته الرمزية والمادية، عبر مختلف المراحل التاريخية والتحولات السياسية.

إن المثقف الحقيقي يعرف بقدرته على فهم واقع المجتمع، والتفاعل مع هموم أفراده، وتمثيل تطلعاتهم، لاسيما الفئات المهمشة من فقراء وبائسين ومحرومين، في سعي حثيث للحد من مظاهر التخلف، ومحاربة الأمية والجهل والفقر. ومن هنا، فإن وظيفة النخبة المثقفة ليست ترفًا فكريا، بل هي ضرورة حيوية لضمان استقرار المجتمع وتماسكه، لا سيما في ظل التهديدات المتنامية التي تفرضها الأزمات السياسية على الأمن المجتمعي.

وتبرز الحاجة الملحة اليوم إلى إعادة تمكين هذه النخب المثقفة للقيام بأدوارها القيادية والتوجيهية، بما يسهم في تقوية النسيج الاجتماعي، وتوطيد علاقات المجتمع داخليا وخارجيا، والمساهمة في بناء ثقافة وطنية متجذّرة تؤسس لميراث مجتمعي غني بالقيم والمنجزات. فكلما كانت النخب المثقفة حاضرة وفاعلة، كلما ازداد المجتمع قدرة على مواجهة التحديات السياسية والانقسام الاجتماعي، وتعزيز أمنه المجتمعي على أسس راسخة من الوعي والعدالة والتضامن.

وعليه، يمكن النظر إلى المثقف بوصفه ناقدا اجتماعيا جوهريا، إذ تتجسد مهمته الأساسية في تشخيص مكامن الخلل المجتمعي، والمساهمة الفاعلة في تجاوز العوائق البنيوية التي تعيق بناء نظام اجتماعي أكثر عدالة وإنسانية وعقلانية. فهو لا يكتفي بالرصد أو التحليل، بل يضطلع بدور تمثيلي لقوى التقدم والتنوير داخل المجتمع، ويعد ناطقًا باسمها في مواجهة التخلف والجمود والركود الفكري والسياسي. (الزبيدي، ١٩٦٥، ص٥٤)

وفي هذا السياق، تصبح الحاجة إلى هذا النمط من النخب المثقفة أكثر إلحاحا، لاسيما في مجتمع يعاني من أزمات سياسية متراكمة وتحديات مجتمعية عميقة. إذ يفترض أن يمتلك المثقف وعيا معمقًا بالمشكلات البنيوية، مع رغبة صادقة في تجاوزها، لا من خلال الخطاب النخبوي المعزول، بل عبر تفاعل حي مع نبض الشارع ومعاناة الفئات المهمشة، فيصبح المثقف بذلك الضمير الحي للمجتمع، والقادر على تمثيل معاناته وتطلعاته والدفاع عنها بوسائل عملية. (،، مجلد ٣ عدد ١٧،ص٢٢٥.)

إن المثقف الحق، بحسب التصور السوسيولوجي، هو كائن مزدوج الوظيفة؛ فهو من جهة منتج للمعرفة أو الفن أو الفكر، ومن جهة أخرى فاعل ملتزم بالشأن العام، يرى نفسه . بوعي أو دون وعي . جزءا من الحراك المجتمعي، ومسؤولًا عن إحداث التغيير فيه. ولا يمكن أن تتجسد هذه المسؤولية على نحو فعال ما لم يمتلك المثقف أدوات التحليل والرؤية النقدية، التي تؤهله لفهم المشكلات البنيوية بعمق، والمساهمة في معالجتها من موقعه كفاعل مدني ومجتمعي.

وهكذا، لا يمنح لقب "المثقف النخبوي" إلا لمن تمكّن فعليا من الارتقاء بدوره من التنظير إلى الفعل، ومن العزلة إلى الاندماج، ومن الاكتفاء بالتحليل إلى المبادرة بالتغيير، بحيث تتجسد مكانته من خلال أثره لا لقبه، ومن خلال مساهمته في تعزيز تماسك المجتمع واستقراره، لا عبر التماهي مع السلطة أو النأي عن قضايا الناس الجوهرية.

لقد حاز عدد كبير من المثقفين، عبر التاريخ، مكانة بارزة ومضيئة نتيجة مواقفهم الجريئة في الدفاع عن أفكارهم ومبادئهم، سواء في الحقل الفكري أو العلمي أو السياسي، إلى درجة أن بعضهم ضحى بحياته من أجل إضفاء المصداقية على مشروعه الثقافي والاجتماعي. إن هذه التضحيات لم تكن مجرد مواقف فردية، بل شكّلت مسارات نضالية أسهمت في تكريس مفاهيم الحرية والعدالة والوعي، وأسست لإرث معرفي وفكري لا يزال تأثيره ممتدا في المجتمعات.

وقد أثبتت التجارب التاريخية أن المجتمعات التي عرفت النهوض والتحول الحضاري كانت مدفوعة بقوة النخب المثقفة الفاعلة فيها، تلك التي تمكّنت من صناعة الوعي، وتوجيه الفكر العام، وتحفيز قوى المجتمع نحو البناء والتقدم. وعليه، فإن وجود المثقف النخبوي الفعال لا يعد مجرد رفاه ثقافي، بل هو شرط لازم لنهضة المجتمع واستقراره.

وعندما يتبوأ المثقف دوره الحقيقي في قيادة الوعي المجتمعي، ويسهم في إنتاج رصيد ثقافي وتأسيس منظومة قيمية بناءة، فإن المجتمع بطبيعته يسعى إلى توسيع الاعتماد على هذه الفئة المؤهلة، باعتبارها القادرة على تمكينه من اللحاق بركب المجتمعات المتقدمة. فالنخب المثقفة تمثل "السلاح الأهدأ والأقوى" في معارك الإصلاح والتحول، بينما تمثل ظاهرة "أشباه المثقفين" خطرا مستترا يعيق أي مشروع حضاري، ويؤدي إلى تزييف الوعي وتكريس الانغلاق والتبعية (، د.، اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٧ ، ص ٤٧)

لذلك، فإن حاجة المجتمعات، ومنها المجتمع العراقي، إلى النخب المثقفة ذات الأدوار الأصيلة، لا تقل أهمية عن حاجتها إلى الأمن والغذاء، لما لتلك النخب من قدرة على إعادة تشكيل البنى الاجتماعية والسياسية والثقافية، وصياغة الأسس الحياتية بشكل عقلاني يعزز من استقرار المجتمع وأمنه المستقبلي في ظل الأزمات السياسية المتلاحقة.

ثالثا/ ضعف مؤسسات الدولة

يعد ضعف مؤسسات الدولة أحد أبرز الآثار الاجتماعية المترتبة على الأزمات السياسية المتعاقبة التي شهدها العراق، لاسيما في مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣، حيث باتت بنية الدولة عرضة للانقسام، ومؤسساتها هشّة في قدرتها على أداء وظائفها الأساسية. ويأتي في مقدمة العوامل التي ساهمت في تقويض هذه المؤسسات ظاهرة الفساد السياسي، بوصفها الشكل الأخطر من أنماط الفساد، لارتباطها المباشر بالسلطة والنخبة الحاكمة.

فالفساد السياسي يمثّل انحرافاً ممنهجا في استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب شخصية، سواء عبر استغلال النفوذ، أو تمرير تشريعات تخدم مصالح خاصة، أو التلاعب بالإرادة الشعبية والمؤسسات الرقابية. وهو لا يقتصر على الرشى أو الامتيازات، بل يشمل كذلك توظيف السلطة لتوسيع النفوذ السياسي أو تعزيز الثروة الفردية والجماعية للنخب، على حساب المصلحة العامة.

ومن أبرز مظاهر خطورة هذا النوع من الفساد أنه يضرب جوهر العملية السياسية، ويقوض قواعد الحكم الرشيد، مما يؤدي إلى خلخلة العلاقة بين المواطن والدولة، ويضعف الثقة بالمؤسسات، ويكرس الشعور بعدم الانتماء. كما يفضي إلى تردي نوعية الخدمات العامة، وتراجع فاعلية السياسات التنموية، وانكماش فرص الاستثمار، مما يسهم في تفاقم التهميش الاجتماعي والفقر والبطالة.

وعلاوة على ذلك، فإن الفساد السياسي يقف عائقًا أمام ترسيخ مبادئ الديمقراطية والتعددية، ويضعف من دور المجتمع المدني في الرقابة والمساءلة. كما أن استمرار النخبة الحاكمة في احتكار السلطة واستغلالها دون محاسبة يعمق من هشاشة مؤسسات الدولة، ويجعلها عاجزة عن احتواء الأزمات أو تقديم حلول عادلة، مما يؤدي في النهاية إلى تهديد مباشر للأمن المجتمعي، سواء في بعده السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي. (المرعول،، ، ٢٠١٤، ص١٤.)

وبذلك، فإن ضعف مؤسسات الدولة الناتج عن الفساد السياسي لا ينعكس فقط على كفاءة الإدارة العامة، بل يمتد أثره إلى البنية الاجتماعية ذاتها، عبر تفتيت الروابط المجتمعية، وزيادة الاحتقان، وانعدام الثقة، وغياب الإحساس بالعدالة، وهي جميعها مداخل خطرة لزعزعة الاستقرار الأمني والاجتماعي في العراق.

الفساد السياسي وتهديد الديمقراطية

يمثّل الفساد السياسي تهديدا مباشرا لبنية الدولة الحديثة، إذ يقوض أسس الديمقراطية، ويضعف سيادة القانون، ويحول دون قيام مؤسسات فاعلة وقادرة على الاستجابة لتطلعات المواطنين. وتتجلّى خطورة هذا النمط من الفساد بوضوح في البلدان النامية، لاسيما تلك التي تمر بمرحلة انتقال سياسي أو تعيش تحولات اجتماعية حادة، كما هو الحال في العديد من الدول العربية ومنها العراق (ردايدة، ، ص٢١٢٠١٦)

فقد أسفر استفحال الفساد السياسي عن تداعيات كارثية في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما دفع شرائح واسعة من المواطنين إلى الخروج في احتجاجات شعبية واسعة، كما حدث في أواخر عام ٢٠١٠، بهدف مقاومة أنظمة الحكم السلطوية، واستعادة الحقوق المنهوبة، وبناء نظام سياسي أكثر عدالة وشفافية. ومع أن هذه الحركات قد نجحت جزئيا في زعزعة الأنظمة التقليدية، إلا أن معظم المجتمعات العربية لا تزال تعيش مرحلة عسيرة من إعادة بناء العقد الاجتماعي، في محاولة لإرساء مبادئ الفصل بين السلطات، وضمان عدم تكرار منظومات الفساد والاستبداد.

إن هذه المرحلة المفصلية تتطلب انخراطًا فاعلًا لكافة قوى المجتمع، وفي مقدمتها النخب الفكرية والخبراء، لصياغة مشروع وطني جامع يؤسس لدولة مدنية تقوم على المواطنة المتساوية، والحكم الرشيد، وتكريس مبادئ الشفافية والمساءلة، بما يضمن منع عودة الفساد أو استمرار الإفلات من العقاب.

أسباب الفساد السياسي

إن الفساد السياسي لا يعد ظاهرة طارئة أو عشوائية، بل هو نتاج تراكمي لجملة من العوامل البنيوية والقانونية والثقافية، التي تتفاعل فيما بينها لتنتج بيئة خصبة للاستغلال والانحراف في ممارسة السلطة. وتكمن جذور هذه الظاهرة في عدة أسباب متشابكة، منها:

القصور في التشريعات وضعف تطبيق القوانين، حيث تسود ثغرات قانونية تسمح بتمرير الصفقات غير المشروعة أو استغلال المناصب دون رادع حقيقي.

انتشار ثقافة المحاصصة والولاء الشخصي بدلاً من الكفاءة، مما يكرس ممارسات التعيين الزبائني ويضعف المؤسسات الرقابية. (Habermas،pp,1975 ٢١-٢٢.)

انعدام الشفافية والرقابة المجتمعية، نتيجة تهميش دور الإعلام المستقل والمجتمع المدني، وغياب آليات المساءلة الحقيقية.

هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات، وهو ما يعطّل مبدأ الفصل بين السلطات ويحول المؤسسات إلى أدوات تابعة تخدم مصالح ضيقة.

الضعف المؤسسي المزمن، وغياب التخطيط الاستراتيجي والإدارة الرشيدة للموارد العامة.

كل هذه الأسباب وغيرها تجعل من الفساد السياسي ظاهرة متجذرة يصعب اجتثاثها دون تبني إصلاحات شاملة، تبدأ من إعادة هيكلة مؤسسات الدولة، وتعزيز سيادة القانون، وخلق ثقافة مجتمعية مقاومة للفساد.

الأسباب السياسية لضعف مؤسسات الدولة

يمثّل غياب البنية السياسية الرشيدة أحد أبرز الأسباب الجوهرية التي تفضي إلى ضعف مؤسسات الدولة، وتمهد لانتشار الفساد بكل مستوياته، بما في ذلك الفساد الإداري والمالي والسياسي. ويتجلّى ذلك بوضوح في الدول التي لا تتبنى مبدأ الفصل بين السلطات، حيث تغيب الحدود الواضحة بين التشريع والتنفيذ والقضاء، ما يؤدي إلى تركيز السلطة في يد فئة ضيقة، ويقوض عمل الرقابة والمحاسبة.

في هذا السياق، يؤدي غياب دولة المؤسسات الدستورية والقانونية إلى انعدام الحافز الذاتي داخل النظام لمحاربة الفساد، إذ تصبح السلطة أداة لتحقيق المصالح الخاصة بدلاً من كونها وسيلة لخدمة الصالح العام. ونتيجة لذلك، يتعرض الأفراد في المجتمع لتهديدات متعددة، تشمل القتل، والاختطاف، والإقصاء، والتهميش الوظيفي، خاصة أولئك الذين يعارضون المنظومة السائدة أو يسعون لكشف الفساد.

وتؤدي ضعف الممارسة الديمقراطية وتقييد الحريات السياسية إلى تفاقم هذا الواقع، حيث يحول الاستبداد السياسي دون مشاركة المواطنين الفاعلة في الشأن العام، ويفرغ المؤسسات التمثيلية من مضمونها الرقابي، لتتحول إلى أدوات شكلية لا تعبر عن إرادة الشعب. ويعد هذا السياق السياسي التسلّطي من أبرز البيئات المغذية للفساد، لأنه يقصي مؤسسات المجتمع المدني، ويشل الإعلام المستقل، ويضعف مؤسسات القضاء

إن غياب الاستقلالية القضائية في مثل هذه البيئات يعد من أبرز المؤشرات على ضعف الدولة، ذلك أن القضاء المستقل هو الركيزة الأساسية لتحقيق العدالة والمساواة أمام القانون، ويمثّل أداة

الردع الفعالة ضد التجاوزات والانتهاكات. وفي المقابل، فإن تأسيس القضاء، أو إخضاعه لنفوذ السلطة التنفيذية، يفقده قدرته على العمل كحارس للشرعية، ويفرغ العدالة من مضمونها، ويعمق الشعور باللاعدالة داخل المجتمع، ما يشكّل تهديدا خطيرا على الأمن المجتمعي واستقرار الدولة على المدى البعيد. (سميرة، ٢٠١٨)

إن البلدان التي حققت مستويات متقدمة من الحكم الرشيد والديمقراطية هي ذاتها التي أرست مبادئ الفصل المتوازن بين السلطات، وضمنت استقلال القضاء، ووفرت آليات رقابة فعالة، الأمر الذي مكنها من بناء مؤسسات قوية ومرنة قادرة على احتواء الأزمات، وصيانة الأمن الاجتماعي، والحفاظ على شرعية السلطة ومصداقية الدولة.

رابعا/ تقوية ادوار الجماعات المسلحة على حساب القوات الامنية

شكّلت مرحلة ما بعد عام ٢٠٠٣ في العراق بيئة خصبة لتفكك مؤسسات الدولة، وتراجع قدرتها على احتكار العنف المشروع، ما فتح المجال واسعا أمام تصاعد نفوذ الجماعات المسلحة، لا سيما تلك المدعومة إقليميا أو المرتبطة بأجندات غير وطنية. وقد أفضى هذا الواقع إلى إدراج العراق ضمن قائمة الدول الفاشلة، نتيجة إخفاقه في بناء مؤسسات دولة مركزية قوية، الأمر الذي فرض تحديات جسيمة أمام مسارات التنمية والبناء المؤسسي. (علي، ٢٠٣٢)

إن بروز هذه الجماعات كقوة موازية أو بديلة عن الدولة لم يكن نتيجة ظرف طارئ، بل هو انعكاس مباشر لضعف الدولة السياسية والأمنية، وللفراغ الذي تركه انهيار النظام القديم دون وجود بديل فعال قادر على فرض الاستقرار. وقد أدى هذا التصدع إلى انقسام الساحة العراقية إلى واقعين متضادين:

الأول تمثله النخب والأحزاب السياسية المنخرطة في العملية السياسية، والتي تدافع غالبا عن الوضع القائم لما تحققه من امتيازات داخل بنية السلطة. (الباوي، ٢٠١٢، ص٣٣)

الخاتمة

لقد بين هذا البحث أن الأزمات السياسية التي مر بها العراق لم تكن مجرد أحداث عابرة في المشهد السياسي، بل تحولت إلى عوامل بنيوية تركت آثارا عميقة على المجتمع وأمنه. فقد أسهمت الصراعات الحزبية والطائفية، وضعف مؤسسات الدولة، والتدخلات الإقليمية والدولية في إضعاف النسيج الاجتماعي، وإشاعة عدم الاستقرار، وتآكل الثقة بين المواطن ومؤسسات الحكم. إن الأمن المجتمعي، الذي يفترض أن يكون الضامن الأساسي لاستقرار الدولة، أصبح أكثر هشاشة بفعل هذه الأزمات، مما يهدد مستقبل العراق على المستويين القريب والبعيد. وبالتالي، فإن فهم هذه الآثار لا يمثل مجرد جهد أكاديمي، بل هو ضرورة عملية لصياغة سياسات اجتماعية وأمنية قادرة على استعادة ثقة المواطن وبناء تماسك مجتمعي صلب.

الاستنتاجات

١. الأزمات السياسية في العراق ليست معزولة عن الواقع الاجتماعي، بل هي مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً؛ إذ تنتج انقسامات اجتماعية عميقة تضعف الأمن المجتمعي.

٢.غياب الاستقرار السياسي أسهم في تفاقم ظواهر الفقر والبطالة والنزوح، وهي كلها عوامل مهدّدة لبنية المجتمع وأمنه الداخلي.

٣. ضعف الثقة المتبادلة بين المواطن ومؤسسات الدولة شكّل أحد أبرز نتائج الأزمات السياسية، مما انعكس سلبا على فاعلية الأجهزة الأمنية والخدمية.

٤.الأمن المجتمعي في العراق يعاني من هشاشة بنيوية تجعله عرضة لمزيد من التهديدات في حال استمرار الأزمات السياسية دون حلول جذرية.

٥.استشراف مستقبل الأمن المجتمعي في العراق مرتبط بدرجة كبيرة بمدى قدرة النخبة السياسية على تجاوز الانقسامات والتوافق على نظام حكم مستقر.

التوصيات

١. ضرورة تبني إصلاحات سياسية حقيقية تقلل من حدة الاستقطاب الحزبي والطائفي وتعيد بناء الثقة بين المواطن والدولة.

٢.التركيز على سياسات اقتصادية واجتماعية تقلل من معدلات الفقر والبطالة، باعتبارها عوامل رئيسية لتهديد الأمن المجتمعي.

٣.إطلاق برامج مجتمعية وتوعوية تستهدف تعزيز الهوية الوطنية المشتركة، والحد من الانقسامات المذهبية والإثنية.

٤. إشراك منظمات المجتمع المدني في معالجة تداعيات الأزمات السياسية، باعتبارها وسيطاً مهما بين المواطن والدولة.

٥.إنشاء مراكز دراسات وأبحاث مختصة برصد وتحليل الأزمات السياسية وأثرها على المجتمع، لتقديم توصيات عملية لصناع القرار.

المصادر

، ,ا .ب) .مجلد 3 عدد17 ،ص .(.225الأمن الفكري وتطبيقاته التربوية في البلاد الإسلامية العربية دراسة تحليلية، . القاهرة :مجلة دراسات تربوية واجتماعية،.

، ,د .ع) .اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ١٩٩٧ ، ص ٤٧ .(الشخصية الثقافية العربية : الهوية والغزو ، .. مجلة الفكر السياسي ، العدد الأول.

Habermas, J. (1975,pp21-22.). *n. Legitimation Crisis. Translated by Thomas McCarthy. Boston: Beacon Press, .*

اسماعيل ,ا) .العدد ١٨، ٢٠٠٨، ص ٦ .(.الكفاءات المهاجرة اشكالية قديمة متجددة، .مجلة شؤون استراتيجية السنة السادسة،.

الباوي ,ح2012) .، ص .(33،التحديات البنيوية وأثرها في الاستقرار السياسي) بغداد :مركز الدراسات الاستراتيجية،*(2018 ، ص 54.* الدولة العراقية بعد. :2003

الزبيدي1965) .، ص .(54تاج العروس من جواهر القاموس، مادة ، . الكويت :جمع دار الهداية، ج ١٠.

الطويل ,ر .ع) .يونيو ٢٠١٥، ص : .(.185الخدمة الاجتماعية والامن المجتمعي ، ، . تونس، : مجلة جامعة الزيتونة ، عدد ١٤.

العالي ,ع .ا) .٢٠١٥، ص .(.93المفاهيم النظرية المرتبط بمفهوم الأمن القومي للدولة، ورقة عمل منشورة ضمن كتاب فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الامن الوطني والدفاع الوطني، .عمان :دار الحامد للنشر والتوزيع، ط ١.

العقيدي، ,ح 2016) .، ص ١٢٢ – ١٢٤ .(.كيفية صناعة التطرف، . القاهرة :دار العربي للنشر، ا.

المرعول، ,م .ع) .،2014 ، ص .(.14الأزمات مفهومها و أسبابها و آثارها و دورها في تعميق الوطنية، . القاهرة :الناشر :المنهل ، كتاب الكتروني.

ردايدة ,ر .م) .، ص. .(212016لفساد السياسي والاقتصادي في ظل العولمة مجلة دراسات للعلوم الانسانية والاجتماعية ملحق *.6* بغداد :دار العرب.

سميرة ,س .(2018) .تحديات الأمن الإنساني في عصر العولمة .الاردن :دار حامد للنشر والتوزيع.

علي ,ش .ا .(2032) .الفساد الإداري ومجتمع المستقبل .مصر :الإسكندرية :مكتبة الإشعاع.

مكرم ,.ا .م2000) .، ص .(.16لسان العرب .ج *.12*بيروت :دار صادر.